

مقالات عامة

نشرة الهجرة القسرية ٣١

حماية حقوق الإنسان في دارفور

مارتن باريندز

عادة ما يتم تطبيق برامج سيادة القانون بعد انتهاء الصراعات بيد أنه ليس من السابق لأوانه إطلاقاً أن تبدأ البرامج التي تشجع على عودة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

القانون الوطني والدولي. ومثل هذا التدريب يوفر الحافز الذي يستطيع الناس من خلاله إعادة النظر في المسلمات التي تحكم العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشهرة التي يحظى بها المساعدون القانونيون عند توفير التدريب تعزز من مكانتهم في مجتمعاتهم ومن ثم تزداد الدعوات إليهم للمشاركة في عمليات الوساطة الصعبة. وخلال جهود الوساطة تلك، يشجع المساعدون القانونيون الشيوخ على تطبيق ودمج قيم حقوق الإنسان والمعايير الدولية للعدالة.

الإجراءات والمبادئ

يمثل المسلمون وسكان قبائل الفور غالبية السكان النازحين في مخيم جميلة. وهنا، وكما هو الحال في معظم أماكن دارفور، تتعايش المعتقدات الإسلامية الصلبة مع العادات والتقاليد المحلية الراسخة جنباً إلى جنب. ومن بين أهم القيم الثقافية السائدة في المخيم هي القناعة بأن مشاكل المجتمع لا يجب أن يحلها سوى المجتمع نفسه. فوفقاً لأحمد، وهو أحد الشيوخ المحليين «إذا رغب أحدهم في اللجوء إلى إحدى المحاكم الرسمية، فحينها سوف يتدخل الجيران ... وكما ترى، فالناس هنا لهم أساليبهم المختلفة في تصريف أمورهم». ويسود النفور الشديد إزاء الحلول التي تفرضها الدولة من المحاكم القانونية المحلية ومن ثم تقع مهمة توفير الوساطة ضمن قائمة التزامات الشيوخ.

ومن بين من تقع عليهم أعيننا في المخيم السيدة جميلة، وهي امرأة في الخمسين من عمرها، وتنتمي لإحدى القرى الواقعة على مسافة ٣٠ كيلومتراً جنوب المخيم وأمضت قرابة الأعوام الخمسة في حالة نزوح. أما اليوم فنجدها واحدة من بين ١٥٤ مساعداً قانونياً في دارفور. ويتألف فريقها من المساعدين من ٢٦ امرأة ورجل من مختلف الأعمار ومختلف القبائل. وبعض هؤلاء المساعدين القانونيين يقدمون خدماتهم كشيوخ توكل إليهم مهمة النظر في شؤون القسم الذي ينتمون إليه في المخيم. وجميعهم تلقوا تدريباً في كيفية القيام بالوساطة ومعايير حقوق الإنسان والقانون المحلي السوداني، كما يقع ضمن مهامهم مساعدة الناس على التفاوض بسلام على أسس الاستحقاق والمسؤولية بدلاً من أساس القوة والإكراه. والمساعدون القانونيون من أمثال جميلة هم على الأرجح أحد أكثر الوسائل أهمية لنشر وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان الدولية، خاصة تلك التي تتناول منها حقوق النساء.

ويجري المساعدون القانونيون دورات تدريبية أسبوعية تتناول موضوعات حقوق الإنسان الدولية والقانون المحلي، وهي تستهدف أصحاب المسؤوليات وأصحاب الحقوق نظراً لأن أهمية معرفة الناس بحقوقهم لا تقل عن أهمية معرفة السلطات بها وذلك حتى يتسنى لهم النهوض بمسؤولياتهم بموجب

تشرق الشمس على رقعة منبسطة في دارفور، وتمتد الظلال الطويلة لعدد لامتناه من قباب الغطاءات البلاستيكية والبيوت المصنوعة من الطوب. وسرعان ما تتحول الهمهمات المنخفضة إلى همسات ومن ثم إلى أصوات أكثر صخباً مع نهوض مئات الآلاف من السكان النازحين من رقادهم لاستقبال يوم جديد. ومن الطبيعي أن تتوقع إزاء عدد سكان بهذا الحجم - تحوطهم من كل جانب التهديدات المستمرة التي تشكلها عصابات البلطجة والاعتداءات الجسدية العنيفة - ألا تكون النزاعات أمراً نادر الحدوث. واليوم، ومن خلال برنامج مبتكر لسيادة القانون يديره بشكل مشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة غير حكومية دولية، بات سكان دارفور يتأقلمون مع الكثير من أشكال الضغوط التي تسببها حياة المخيم بمساعدة بعض المساعدين القانونيين. ومهمة هؤلاء الأفراد الرئيسية، وأغلبهم من النازحين أنفسهم، إدارة وحل النزاعات التي تنشأ في المخيم من خلال توفير النصائح القانونية المجانية وخدمات التوسط. كذلك أنيطت بهم مهمة تيسير إرساء العدالة من خلال إحالة معظم القضايا الخطيرة (مثل الاغتصاب أو القتل أو التعذيب) إلى مُحامِي دارفور البالغ عددهم ٦١ محامياً والتابعين لشبكة المساعدات القانونية التابعة للبرنامج الإنمائي.



موسم الحصاد في السودان بالبيدر.

وتتضمن معظم القضايا التي تُعرض على المساعدين القانونيين حدوث اعتداءات، كتعارك امرأتين معاً عند أحد مصادر المياه على مكان كل منهن في الطابور أو نقل أحد الشباب للمستشفى عقب مشاجرة حول تفسير القرآن الكريم أو تشاجر مطلق مع الزوج الجديد لمطلقاته في نوبة غيرة. وفي حالات العنف الجنسي والجنساني، يكون العنف المنزلي هو الشائع في الحدوث ولكن هذا لا يمنع من وجود حالات اغتصاب وهجر أحد الزوجين للآخر والإهانات العلنية.

ورغم أن ممارسات الوساطة تتفاوت من مخيم لآخر، إلا أن هناك بعض الإجراءات والمبادئ الأساسية المعينة التي تُطبق في جميع الظروف. فغالباً ما يرفع النازحون داخلياً قضاياهم إلى المساعدين القانونيين قبل أن يقصدوا الشيخ المحلي، ويقوم المساعد القانوني من جانبه بالتنسيق مع الأطراف لتحديد موعد لعقد جلسة وساطة في مكان مفتوح وحيادي، مثل منزل المساعد أو مركز المساعدات القانونية المحلي. وامتى أخفق الأطراف في التوصل لاتفاق، قد يطلب المساعد القانوني من أحد الشيوخ المشاركة.

تعريف الشيوخ بالقوانين السودانية ومعايير حقوق الإنسان ويطلبون منهم إعادة النظر في قراراتهم، بيد أن المساعدين لا يجدون أمامهم سوى هذه الاستجابة الثنائية لسببين:

الأول، أن مخيمات النازحين داخلياً 'محكومة' بالهبات السخية من الشيوخ والذين لا يقومون فقط بدور صناع العدالة وإنما يمثلون القنوات الرئيسية لبطاقات الحصص الغذائية والسلع غير الغذائية. وغالباً ما لا ينظر الشيوخ نظرة تقدير لأي فرد من أفراد رعيتهم يقوم برفع 'الوساطات الفاشلة' إلى نظام العدالة الرسمي نظراً لأن هذه الدعاوى تنقص من مكانة الشيخ في المجتمع. وقد لا يرغب النازحون داخلياً من الطرف الخاسر من عملية التسوية التقليدية، بدورهم، في مضايقة الشيوخ الذين يحسنون إليهم بسعيهم لعلاج قانوني خارج نطاق سلطة الشيخ. ونظراً لأن برنامج المساعدين القانونيين يتمحور أولاً وأخيراً على العميل، فإن قرار العميل بقبول التسوية التي يقترحها الشيخ هو قرار ينبغي على المساعدين القانونيين احترامه، رغم أن المساعد القانوني قد يطلب (بناء على موافقة العميل) قيام إحدى المنظمات الأخرى بتوفير دعمها في المتابعة.

ثانياً، معظم النازحين داخلياً ينتمون للمجتمعات القروية شديدة الارتباط التي تبدي تفضيلاً لتحقيق الوتام الجماعي حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح وحقوق الأفراد. ومن ثم فإن عزلة وقيود الحياة القروية الريفية تتطلب منهم إيجاد حلول مقبولة لكل من طرفي النزاع. وفي معظم القرى لا توجد سجون ولا توجد طريقة سلمية لتطبيق القرارات، كما تغيب أي آليات لحماية صناع القرار (الشيوخ) من انتقام الأطراف الخاسرة الشاعرة بأن ظلماً وقع عليها نتيجة لقرار الشيخ. ومن ثم فإن توافر

مخيمنا». وفعلاً، كان أحد أكبر الإنجازات التي تحققت نتيجة لبرنامج المساعدين القانونيين ما حدث من تعزيز لحق المرأة في المشاركة في مجريات التقاضي التي تؤثر على معيشتها.

وبالطبع لا تخلو العلاقة بين المساعدين القانونيين والشيوخ من التعقيدات حيث يتمتع الشيوخ بالنفوذ المطلوب لجمع الأطراف معاً وتعزيز تنفيذ القرارات ومن ثم فإن مشاركة هؤلاء الشيوخ أمر في غاية الأهمية. وينشأ الخلاف عندما يصر المساعدون القانونيون على ألا يفرض الشيوخ رسوماً على خدماتهم في الوساطة. وتواجه المساعدات القانونية من النساء تحديات إضافية، حيث لا تتمتع المساعدات للشابات بدرجة الاحترام التي تتمتع بها المساعدات للكبيرات في السن من أمثال جميلة. وكما تقول جميلة نفسها «إن المساعدين القانونيين يقومون بواجبهم في تعليم مبادئ حقوق الإنسان، إلا أن التقاليد تظل رغم ذلك عائقاً أمام التنفيذ. فالأمر برمته معلق في أيدي الشيوخ للاتفاق أو الاختلاف مع الأفكار الجديدة، ومنها الاستعانة بالنساء كوسيطات في الخلافات». وفي الواقع، ونتيجة لتنوع ثقافات النازحين داخلياً، لم يتم بعد حسم المناقشات حول وضعية حقوق الإنسان الدولية في المجتمعات الإسلامية المحافظة. إلا أنه من المبرر بالخير أن تكون هذه المناقشات موجودة بالفعل.

العمل مع أنظمة العدالة التقليدية

متى كانت جهود الوساطة التقليدية تتمخض عنها نتائج تتعارض والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، يقوم المساعدون القانونيون بإعلام الأطراف المعنيين بحقوقهم بموجب القوانين الدولية والسودانية كما يعرضون عليهم حقهم في الاستعانة بنظام العدالة الرسمي. كذلك يمكنهم

ومتى تتم دعوة المساعدين القانونيين للمشاركة في جهود الوساطة فإنهم يقومون في البداية بوضع القواعد الأساسية للوساطة. ويتم إعلام الطرفين بأنه سيتم إتاحة الفرصة لكل منهم للتحدث، كل عند حلول دوره وأن أي مقاطعة لحديث أحدهم لن يتم التسامح معها. وفي بداية أي عملية وساطة، يعلن المساعدون القانونيون عن توافر الخدمات القانونية المجانية (والتي تقوم على توفيرها شبكة المساعدات القانونية التابعة للبرنامج الإيماني) للجوء إليها في حال فشلت جهود الوساطة. كذلك فإنهم يعقبون على مجريات العملية من خلال توضيح القوانين المحلية و/أو الدولية التي لها مردود إيجابي في تحديد الحكم الأخير.

ويعتبر معظم الشيوخ وجود هؤلاء المساعدين القانونيين عاملاً هاماً وقيماً في جهودهم لتحقيق الوساطة، وكما قال أحدهم «فإن المساعدين القانونيين يطرحون عدداً يفوق ما نطرحه نحن عادة من أسئلة»، بينما يقول آخر بحماسة «في قرانا، لم يكن للنساء أن يشاركن أبداً في جهود الوساطة. أما اليوم، فأنا أستمتع لكل من الطرفين وتتجمع لدى صورة أكثر اكتمالاً للقضية عن ذي قبل، ولذلك فأنا قادر الآن على التوصل لقرارات أفضل». ورغم أن مشاركة النساء لا تزال مُتقدمة في بعض المخيمات، إلا أن المساعدين يشيرون إلى أن «جلساتنا التدريبية حول حقوق الإنسان كان لها تأثير حقيقي على أفكار الشيوخ. فالآن نجد النساء يحضرن جلسات الوساطة في

«لم أكن أعلم أبداً، قبل وصول برنامج سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإيماني، أن للنساء حقوقاً! لقد دُهِلت عندما علمت بهذه الحقيقة».

جميلة، مساعدة قانونية

نشرة الهجرة القسرية ٣١

يعمل مارتن باريندز (maarten.barends@undp.org) لصالح برنامج سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دارفور (www.sd.undp.org/projects/dg8.htm).

كُتبت هذه المقالة على مسؤولية مؤلفها الشخصية ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو أي منظمة أخرى. وقد تم استبدال أسماء الأشخاص الذين ورد ذكرهم في هذه المقالة لحماية خصوصيتهم.

القانونيون يطالعنا كأسلوب يتسم بالمسؤولية والتركيز على تحقيق رغبات العميل في المقام الأول وإبداء الاهتمام بالحساسيات الثقافية وذلك لتجاوز النتائج المؤذية الناجمة عن السبل التقليدية لتحقيق العدالة.

ويظهر لنا نجاح هذه المرحلة الأولى من البرنامج - والتي تم تنفيذها أثناء ذروة إحدى حالات الطوارئ الإنسانية - أنه ليس من السابق لأوانه إطلاقاً تلبية الحاجة لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان كما يظهر أيضاً أنه من الممكن تحقيق ذلك أثناء تلبية احتياجات البقاء الأشد إلحاحاً بالنسبة للنازحين.

ظلماً وقع عليها نتيجة لقرار الشيخ. ومن ثم فإن توافر العلاقات الحسنة بين الجيران يُعد أمراً ضرورياً لتجاوز المشكلات. واليوم، يعيش هؤلاء القرويون في نفس القرى شديدة الارتباط - والتي تنظمها نفس هياكل السلطة - الواقعة داخل البقع الفسيحة في مخيمات النازحين داخلياً، وهكذا فإن تقاليدهم لا تموت بسهولة.

وقد تخدم نتائج الوساطة التقليدية تحقيق السلام قصير الأجل في القرى ومخيمات النازحين داخلياً المنعزلة والتي تعاني من شح الموارد، رغم أنها قد تسبب ظلماً كبيراً على الفرد. إن النهج ثنائي الشعب الذي يتبعه المساعدون